

الحل لمشكلة العجز المزدوج في كهرباء لبنان بكلفة "صفر دولار"

د. باتريك المارديني¹

كلية إدارة الأعمال

جامعة البلمند

أكاديمية ابن رشد للسياسة العامة من أجل الحرية والديمقراطية

الملخص التنفيذي

يعاني لبنان من عجز مزدوج في قطاع الكهرباء: (1) عجز مالي يشكل 50% من عجز خزينة الدولة وبذلك تكون مسؤولية الكهرباء كبيرة في تقادم الدين العام الذي تبلغ نسبته 148% من الناتج القومي، و(2) عجز في التغذية الكهربائية يصل إلى 18 ساعة إنقطاع يومياً في بعض المناطق، ما دفع إلى الإعتماد على كهرباء بديلة تكبد المواطن والقطاعات المنتجة كلفة باهظة. تبين هذه الورقة أن أسباب مشاكل القطاع هي التالية:

- دعم الحكومة لسعر الكهرباء (البيع بأقل من نصف سعر الكلفة)
 - إحتكار مؤسسة كهرباء لبنان إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وجباية الفواتير
 - إحتكار شركات الإمتياز ومقدمي الخدمات التوزيع والصيانة والجباية في مناطقهم
 - هدر 45% من الكهرباء المنتجة
 - الاتكال على محاسبة القطاع العام بدل من محاسبة السوق
- كما تظهر هذه الورقة أن تعديل القانون رقم 16878 تاريخ 1964/7/10 و إلغاء البنود المتعلقة بمنح الإحتكار لمؤسسة كهرباء لبنان والسماح لجميع فاعلي القطاع تحديد اسعارهم بنفسهم يؤمن زيادة الانتاج وتخفيض الكلفة وتحسين النوعية وتحويل عجز القطاع إلى فائض وكل ذلك بدون أي تكلفة.

اتوجه بالشكر إلى تلامذتي : رشا خياط، محمد العكاوي وعبدالله الجسر على مساعدتي بجمع البيانات والتقارير و إجراء المقابلات.¹ كما اتوجه بالشكر للدكتور شربل باسيل الذي كان له الفضل الأكبر في تأمين المقابلات. تقع مسؤولية أي خطأ يرد في هذا التقرير على عاتقي وحدي. هذا النص يعبر عن رأيي الشخصي ولا يلزم جامعة البلمند أو أي من الأشخاص أو المؤسسات الواردة اسماؤهم.

1- العجز المزدوج في كهرباء لبنان

تعد مشكلة الكهرباء اليوم العائق الأساسي أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، فبحسب صندوق النقد الدولي (٢٠١٥)، تبلغ نسبة الدين العام في لبنان 148% من الناتج القومي ما يجعل لبنان واحداً من أكثر البلدان مديونية في العالم. يعود سبب هذا الدين إلى تراكم العجز في ميزانية الدولة والذي يبلغ 11.9% من الناتج القومي. تغطي خزانة الدولة اللبنانية الخسارة السنوية لمؤسسة كهرباء لبنان التي بلغت 2.5 مليار دولار سنة 2014. وبذلك يشكل العجز المالي لكهرباء لبنان حوالي 50% من مجمل عجز الخزانة اللبنانية.

بالإضافة إلى العجز المالي، يبلغ عدد ساعات التقنين (أي قطع الكهرباء) من 12 الى 18 ساعة يومياً في بعض المناطق، وحوالي الـ 3 ساعات أو أكثر في بيروت. هذا العجز في التغذية يكبد القطاعات المنتجة خسارات فادحة من صناعة و زراعة وسياحة، إذ أنه يتوجب على المؤسسات إيجاد بديل غالباً ما يكلف أضعاف التعرفة العادية. بحسب زيدان (٢٠١٤)، تقدر الزيادة على فاتورة الكهرباء في القطاع الصناعي بـ 400 مليون دولار وتؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج المحلي بـ 23% و خسارة القطاع نحو 30 ألف وظيفة. والوضع ليس أفضل بقطاع الزراعة الذي يستهلك الكهرباء بكثافة من أجل الري أو بقطاع الخدمات الذي يحتاج لإنارة وتكييف وتدفئة. وأخيراً يدفع المواطن اللبناني اليوم فاتورتي كهرباء: فاتورة الدولة وفاتورة الإشتراك بكلفة عالية (حوالي \$150 شهرياً) ولقاء خدمة مزرية.

يمكن مقارنة العجز المزدوج (العجز المالي والعجز في التغذية) كمشكلتين منفصلتين، وبخاصة أن لكل مشكلة حلها المنفصل. العجز المالي يعالج برفع سياسة الدعم عن الكهرباء، والعجز في التغذية يعالج من خلال إنهاء إحتكار مؤسسة كهرباء لبنان والسماح لمؤسسات القطاع الخاص توليد الطاقة الكهربائية. لكن رفع الدعم من دون فتح السوق للمنافسة يؤدي إلى إرتفاع كبير بالتسعيرة لقاء خدمة مزرية ما يمكن أن يشكل إنتحار سياسي لأي جهة تدعم هكذا مشروع. كما أن فتح السوق للمنافسة من دون تحرير التسعيرة يؤدي إلى: إما منع دخول أي مستثمر إلى القطاع إذ أن أحداً لن يرضى ببيع إنتاجه بأقل من سعر الكلفة، أو إلى تفاقم دراماتيكي في العجز المادي إذا ما قررت الدولة التعويض عن خسائر تلك المؤسسات. تبين هذه الورقة أن مشكلة العجز المزدوج في كهرباء لبنان تحتاج إلى حل مزدوج يقتضي وقف سياسة الدعم وفتح السوق للمنافسة.

2 هيكلية قطاع الكهرباء في لبنان

2.1 مؤسسة كهرباء لبنان

تحتكر مؤسسة كهرباء لبنان إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وجباية الفواتير على جميع الأراضي اللبنانية تحت إشراف وزارة الطاقة والمياه وذلك إستناداً إلى القانون رقم 16878 تاريخ 1964/7/10. يسمح لبعض الأطراف الأخرى توليد الكهرباء مثل المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، مصلحة مياه بيروت، الشركة الفينيقية لقوات نهر ابراهيم المائية والكهربائية، شركة كهرباء لبنان الشمالي " قاديشا"، شركة كهرباء البارد وشركة الترابية اللبنانية (فخر الدين، ٢٠٠١). كما تستورد مؤسسة كهرباء لبنان الطاقة من سورية وتركيا. لكن هذه الأطراف منخرطة بشكل كامل في هيكلية مؤسسة كهرباء لبنان من حيث الانتاج والتوزيع. لذلك، في ما يلي، يشمل تعبير "كهرباء لبنان" مؤسسة كهرباء لبنان والجهات المذكورة أنفاً.

خلال الحرب الأهلية التي عصفت بلبنان من 1975 إلى 1990، عجزت كهرباء لبنان عن تأمين حاجات السوق المحلي ولجأت إلى تقنين الكهرباء. بعد عودة السلم الأهلي، زادت استثمارات الدولة بقطاع الكهرباء وبلغت 5 ملايين دولار عام 1989، 30 مليون دولار عام 1990، و350 مليون دولار عام 1993. لم يسمح هذا الضخ المالي بعودة التيار الكهربائي 24/7. يرتفع الطلب على الكهرباء حالياً إلى 2800 ميغاوات بينما تنتج كهرباء لبنان حوالي 1600 ميغاوات. أدى هذا الفرق إلى التقنين، أي إلى قطع الكهرباء يومياً بمعدل 3 ساعات عن بيروت و 12-14 ساعة عن بقية المناطق.

2.2 المولدات الخاصة و الاشتراك

بادر المواطنون لاجتراح الحلول البديلة من أجل تسيير حاجاتهم وتغطية النقص في التغذية. أمن "الاشتراك" هذا البديل بحيث يستثمر فرد رأس ماله بمولد كهربائي صغير بإمكانه تأمين التغذية لحي أو إثنين ويشترك معه المواطنون لقاء بدل شهري. يعتمد 70% من المواطنين على الاشتراك و 22% على مولدات خاصة و 7% على مولد مشترك للمبنى و 1% على مولدات تديرها البلديات، ويبيع مالكي مولدات الإشتراك الطاقة من دون تركيب عدادات على أساس تعرفه تقاس ب"الأمبير" وتتخطى ب8 أضعاف التعرفة المعتمدة من كهرباء لبنان (راشد ونصار ٢٠١٢).

2.3 امتيازات التوزيع الخاصة

يشمل إحتكار كهرباء لبنان جميع الأراضي اللبنانية باستثناء أربع مناطق وجوارها: زحلة، جبيل، بحدون، عالي- سوق الغرب. في تلك المناطق، يتولى التوزيع شركة محلية تنشأ البنية التحتية وتهتم بالجباية وبعد إنتهاء مدة الامتياز تعود

المنشآت إلى الدولة. هذا ما حصل فعلاً مع منشآت شركة كهرباء عاليه التي استردتها الدولة عام 2013 واسندت ادارتها إلى "لجنة تسيير إمتياز عاليه". تتولى هذه الشركات شراء الكهرباء من مؤسسات كهرباء لبنان ومن ثم بيعها للمواطنين.

2.4 مقدمي الخدمات

إن 45% من الطاقة المنتجة من كهرباء لبنان تهدر ولا تجبى. أما اسباب الهدر فتتوزع كما يلي: 25% من مجمل الإنتاج تهدر نتيجة سرقة الطاقة وأخطاء بقراءة الجبات للعدادات، و3% نتيجة عدم الجباية، و15% نتيجة هدر فني (زيدان، 2014). دفعت كمية الهدر الهائلة وزارة الطاقة والمياه للإستعانة بالقطاع الخاص أو ما يسمى ب"مقدمو خدمات التوزيع" (DSP-Distribution Service Provider) واوكلتهم: (1) تأهيل وتجهيز وتوسيع وإدارة الشبكة من أجل الحد من الهدر التقني، (2) تركيب عدادات مناطقيه لمعرفة كمية الطاقة المستهلكة من قبل كل منطقة (من أجل مقارنتها لاحقاً بمجموع الجباية من تلك المنطقة وضبط السرقة)، (3) وتركيب عدادات إلكترونية تقرأ عن بعد (من أجل الحد من أخطاء قراءة العدادات)، (4) الجباية وخدمة الزبائن. يبلغ عدد الـ DSP ثلاثة وهم شركة BUS التي تغطي المنطقة الشمالية، وشركة KVA التي تغطي بيروت والبقاع، وشركة NEUC التي تغطي الجنوب.

3. مشاكل قطاع الكهرباء في لبنان

3.1 أسباب العجز المادي:

سياسة الدعم: تغطي خزينة الدولة اللبنانية الخسارة السنوية لمؤسسة كهرباء لبنان التي بلغت 2.5 مليار دولار سنة 2014. وبذلك يشكل عجز كهرباء لبنان حوالي 50% من مجمل عجز الخزينة اللبنانية. إن سبب الإختلال المالي لمؤسسة كهرباء لبنان يعود إلى صغر حجم الواردات مقارنةً بالنفقات بسبب سياسة دعم سعر الكهرباء، إذ تبيع مؤسسة كهرباء لبنان الانتاج بسعر أقل من الكلفة. تتراوح كلفة الانتاج ما بين 200 و300 ليرة لبنانية وتباع للمواطنين بسعر يتراوح بين 35 و200 ليرة بحسب غاية الإستهلاك وحجمه أي بنسبة دعم تصل إلى حوالي 85% للشطر الأول. كما تباع لكهرباء زحله ب59 ليرة ولكهرباء جبيل وبحمدون وعاليه ب75 ليرة أي بنسبة دعم حوالي 77% لرحلة وحوالي 70% للثلاثة الباقية. بالإضافة إلى ذلك، تتعهد كهرباء لبنان بتغطية خسائر الامتيازات في حال حدوثها. تجدر الإشارة إلى أن سياسات الدعم تخدم مصلحة الغني

على حساب الفقير. إذ أن من يستفيد من هذه السياسة هو من يستهلك الكهرباء أكثر. وبما أن المنازل الميسورة مجهزة بأدوات كهربائية متعددة وإنارة وتكييف، فهذا ما يجعلها تستهلك الكهرباء أكثر وبالتالي تستفيد من الدعم بشكل أكبر. كما أن تغطية الدولة لخسائر شركة الإمتياز تخلق دافع للخسارة (Perverse Incentive) بحيث تزداد مدفوعات الدولة للشركات كلما ارتفعت الخسارة. بحسب التقديرات ينخفض سعر الكيلوات ساعة من 75 ليرة إلى 63 ليرة لكهرباء جبيل، و45 ليرة لعالية و30 ليرة لبحمدون إذا ما حسبنا ما تقبضه الشركات من كهرباء لبنان كتعويض عن خسارتها (وهبة، ٢٠١٠).

المراقبة البيروقراطية: إن مؤسسة كهرباء لبنان غير قادرة على المراقبة والمحاسبة والضبط وتهدر 45% من انتاجها. جاء تلزيم مقدمي الخدمات (DSP) ليعالج هذه المشكلة. لكن الدولة قسمت السوق إلى ثلاثة أجزاء، ومنحت كل DSP إحتكار في الجزء المكرس له، ودفعت لل DSP 780 مليون دولار من أجل القيام بهذه المهمة، كما تعهدت بتغطية أي اعباء إضافية. لكن بقي السؤال: من يراقب عمل هؤلاء ويحاسبهم؟ كلفت شركة نيدز (Needs) القيام بمهمة المراقبة نيابةً عن مؤسسة كهرباء لبنان لمدة 4 سنوات لقاء 9.7 مليون دولار. لكن من يراقب ويحاسب Needs؟ إن عدم قدرة البيروقراطية على المحاسبة قد دفعت توكيل المهمة إلى Needs لذا فإن الطلب من البيروقراطية محاسبة Needs يعيدنا إلى نقطة الصفر. كما أن إبقاء شركة Needs من دون حسيب أو رقيب مشكلة أكبر.

أدت مشكلة المراقبة هذه إلى تدهور النوعية وزيادة الكلفة. فبحسب وهبي (٢٠١٣)، انخفضت نسبة الجباية من 90%-95% إلى 85%، و إنخفض عدد محاضر العرش من 100 محضر أسبوعياً إلى محضر واحد رغم إرتفاع نسبة السرقة، وتدننت وتيرة قمع التعديات على الشبكة من مرة بالأسبوع إلى مرة كل شهرين، وتم تجهيز مكاتب لهذه الشركات بمبلغ 248 مليون دولار (مدفوع من الخزينة)، و ارتفعت كلفة قراءة العدادات والجباية بنسبة 300% على الخزينة، وارتفعت كلفة العامود بنسبة 36%، ولم يتم تركيب العدادات المناطقية، إلخ.

عادةً، بوجود سوق طبيعي تنافسي، لا يوجد حاجة للمراقبة لأن سوء الخدمة أو غلاء التعرفة يدفع المواطن للتخلي عن خدمات هذا ال DSP واللجوء إلى آخر. هذه المحاسبة المباشرة من قبل المستهلك فعالة جداً وتكافئ ال DSP الجيد كما تحاسب السيئ ما يدفع بالقطاع إلى التقدم المستمر. لكن الدولة ارتكبت خطأين. الأول هو أنها منحت إحتكار DSP واحد على كل منطقة، ما يجبر المستهلك على الرضوخ لسوء النوعية وغلاء التعرفة إذ أن البديل ممنوعٌ عليه. ينبغي الإشارة إلى أن المستهلك بهذه الحالة هي مؤسسة كهرباء لبنان إذ أنها هي من يشتري الخدمة ويدفع تكلفتها، وبالتالي، فإعطاء الإحتكار

للـ DSP وضع مؤسسة كهرباء لبنان بمأزق جديد. الثاني هو أنها فصلت ما بين متلقي الخدمة (المواطن) ومن يحاسب (مؤسسة كهرباء لبنان، أو شركة Needs أو الوزارة). إن تجريد متلقي الخدمة من القدرة على المحاسبة وتوكيل طرف ثالث بيروقراطي بهذه المحاسبة يؤدي إلى نتائج عكسية. فالبيروقراطيون، مهما علا شأنهم أو بلغت نزاهتهم، لا يستطيعون القيام بالمهمة ويحتاجون إلى وقت وجلد للتدقيق والتمحيص وبراهين قاطعة قبل إتخاذ التدابير. أما المواطن فيعرف ماهية الخدمة المقدمة له ويحاسب DSP السيئ بمجرد امتناعه عن إستعمال خدماته ويكافئ الـ DSP الجيد بالإستعانة به.

3.2 أسباب العجز في التغذية:

الاحتكارات: منع القانون اللبناني تطور قطاع المولدات الخاصة بالشكل المناسب وبقي إحتكار كهرباء لبنان لإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وجباية الفواتير مستمراً بالرغم من فشلها في تأمين الإحتياجات. هذا الإحتكار جعل من من يؤمن خدمة الإشتراك للمواطن مخالف للقانون وعرضة للملاحقة وإيقاف العمل ودفع الغرامة. أدى هذا الوضع الهجين إلى إنتقاء عكسي (Adverse Selection) حيث تم تفضيل المولدات الرخيصة (التي تحتاج لرأس مال صغير) على المصانع المكلفة (التي تفرض وجود إستثمار كبير) بسبب المجازفة العالية بالقطاع. يعود سبب هذه المجازفة إلى أن الإنتاج غير شرعي ويمكن وقفه من قبل الدولة في أي لحظة والتسبب بخسارة رأس المال. وطبعاً تفوق كلفة إنتاج الكهرباء بالمولدات البدائية، بأشواط، كلفة انتاجها بالمصانع المتقدمة.

إغراق السوق: يمكن لشركات الامتياز (أو أي شركة إنتاج للكهرباء) توليد الكهرباء وسد النقص الناجم عن تقنين كهرباء لبنان. لكن الدولة تفرض عليهم بيع الكيلوات ساعة بمعدل 127 ليرة فيما كلفة الإنتاج ترتفع لـ 200-300 ليرة ما يؤدي عملياً إلى ردهم عن الإنتاج. هذا ما يسمى بإغراق السوق. قرر أصحاب إمتيازات التوزيع (جبيل و زحلة) المضي قدماً و توليد الكهرباء وبيع هذه الكهرباء بالسعر الذين يرونه مناسباً (بدل الإلتزام بتسعيرة كهرباء لبنان) لكنهم استثمروا بمولدات صغيرة ذات كلفة إنتاج عالية بسبب المخاطرة الكبيرة (عد إلى الفقرة السابقة للمزيد من التفصيل).

4. تنفيذ للبدائل المقترحة

4.1 زيادة استثمار الدولة بكهرباء لبنان

يقترح البعض زيادة استثمارات الدولة بمؤسسة كهرباء لبنان من أجل بناء مصانع إنتاج جديدة وتحديث وصيانة المصانع القديمة وملء الشغور. ويذهب هؤلاء لمناقشة الأمور التقنية فيختلفون على نوعية المصانع المزمع بناؤها (مائية أو حرارية أو شمسية) ويغرقون في نقاش تقني حول الإنتاجية والكلفة والأثر البيئي. يعتقد هؤلاء أن زيادة إنفاق الدولة على مؤسسة كهرباء لبنان كفيلة بمعالجة المشاكل. ويغفلون أن ما صرفته الحكومات المتعاقبة على القطاع كان خيالياً ولكنه لم ينفذ. لقد فشلت سياسة الدولة بتأمين الكهرباء وذلك لا يعود لقلّة الإستثمار بالقطاع، بل على العكس تماماً، إن سياسة مكافأة الفشل برصد المزيد من الأموال هي أصل العلة. مع تجدد الفشل بالقطاع تتجدد المطالبة بالإتفاق على هذا القطاع، ما يشجع المسؤولين عن القطاع على الإستمرار بالفشل من أجل الحصول على المزيد من الواردات. كذلك يغفل هؤلاء حجم الدين العام وعمق إختلال الموازنة العامة فينصحون بصرف المزيد من أموال الشعب وكأن هذه الأموال تتساقط من السماء.

يؤكد مسؤول رفيع في شركة كهرباء لبنان الشمالي "لقاديشا"، أن مشكلة الإنتاج ليست تقنية. فمثلاً يمكن لقاديشا أن تحذو حذو شركة كهرباء زحلة وشركة كهرباء جبيل لا سيما وأنها تملك معمل إنتاج في الحريشي. وبالعكس البقية، فإن إنتاج قاديشا سيكون قانوني لأن الشركة تملك امتياز توزيع وتوليد الكهرباء. لكن المشكلة الأساسية هي أنه لا يمكن لقاديشا البيع بسعر أعلى من التعرفة المحددة من قبل مؤسسة كهرباء لبنان، وبالتالي فإن القرار يعود إلى الحكومة التي عليها أن تقرر ما إذا كانت مستعدة لدفع الفرق بين سعر التعرفة وكلفت الإنتاج. إن مشكلة كهرباء لبنان ليست بعدم قدرتها على الإنتاج بل بعدم رغبتها إنتاج المزيد لأن ذلك سيكلف اعباء إضافية.

4.2 إستيراد الكهرباء من الدول المجاورة

بلغت قيمة مدفوعات الدولة اللبنانية إلى شركة Karpowership التركية 17 مليون دولار كبذل إستيراد الكهرباء لعام 2014. كما أكد مسؤول رفيع بمؤسسة كهرباء لبنان أنه رغم استقدام السفن التركية من أجل تأمين الكهرباء ريثما يتم صيانة بعض المصانع المحلية، إلا أن انتاجيتها، وكلفة الكهرباء المتدنية التي تقدمها، تجعل من إحتمال ابقائها لمدة أطول أمرٌ وارد. من حيث المبدأ، إن فكرة إستيراد الكهرباء من بلد آخر، بسبب عدم القدرة على انتاجها محلياً أو بسبب غلائها المحلي، فكرة سديدة. لكن من يجب أن يقوم بالإستيراد هو القطاع الخاص. لكن المشكلة مع الإستيراد اللبناني للطاقة هي أن الدولة

تستوردها وهنا بيت القصيد. يمكن أن تستورد الدولة الكهرباء بسعر معقول لكن هذا لا يثبت أن خيارها هو الأجدى . فلو سمحت الدولة بالإنتاج المحلي، هل كان من الممكن للقطاع الخاص إستنباط بدائل أفضل؟ ولو سمحت الدولة لأي مواطن بإستيراد الكهرباء، هل كان من الممكن استجراتها بكلفة أقل؟ للأسف سنتبقي الإجابة على هذين السؤالين معلقة بانتظار تحرير القطاع من قيوده الحالية. لكن، بكلا الحالتين، لو سمحت الدولة للقطاع الخاص تلبية حاجة الناس لكانت حصلت على الطاقة من دون دفع 17 مليون دولار متوجبات لKarpowership .

من ناحية أخرى، تمنع الدولة اللبنانيون من إنتاج الكهرباء بإعطائها الإحتكار لمؤسسة كهرباء لبنان. لكنها في الوقت عينه تشتريها من الخارج وتبيعها بسعر مدعوم وبذلك تكون الدولة قد عمدت إلى إضعاف الصناعة الوطنية وتقوية الصناعة الأجنبية، فتجني هذه الأخيرة ارباحها نتيجة دعم الحكومة اللبنانية لمنتجاتها. هذه السياسة تقلب رأساً على عقب أهداف التسعيرة المدعومة. هذه السياسة المعكوسة تنطبق أيضاً على المحروقات. تستورد كهرباء لبنان الغاز والفيول من سوناطراك الجزائرية ومؤسسة البترول الكويتية وتدفع المؤسسة 4% من هذه الفائرة وتتكفل خزينة الدولة تغطية ال 96% المتبقية. هنا أيضاً، تتحول سياسة دعم الكهرباء إلى موارد للشركات المصدرة للمحروقات على حساب الخزينة اللبنانية.

4.3 الحصص

يقترح مسؤول رفيع بإحدى شركات الإمتياز تقسيم لبنان إلى ١٢ دائرة بحسب التوزيع السياسي والمذهبي في البلد. وتمنح الحكومة إمتياز/إحتكار توزيع وجباية الكهرباء العامة وتوليد الكهرباء البديلة في كل دائرة لشركة تدور في فلك الطائفة والحزب والزعيم السياسي المسيطر على تلك الدائرة. بهذه الطريقة، يلزم الزعيم جماعته بدفع المستحقات لشركة الإمتياز وتتأمن الكهرباء والجباية. لمن يستغرب هكذا إقتراح، فليذكر أن الدولة عمدت إلى تقسيم لبنان إلى ثلاثة مناطق حينما ادخلت ال DSP إلى سوق الكهرباء، ومنحت كل منهم إحتكاراً على منطقتهم.

يعد هذا الإقتراح الأعلى ضرراً لأنه : (1) يرسخ الفرز الطائفي والمناطقي والسياسي، و يزيد من حدة الإنقسام في البلاد، و(2) يزيد من خسائر مؤسسة كهرباء لبنان إذ أن تأمين 7/24 يعني دعم أكبر، و (3) يدفع مختلف المحتكرين إلى الإتياف فيما بينهم (تشكيل Cartel كهرباء) ما يؤدي إلى رفع التعرفة على الطاقة البديلة. بإختصار، يؤدي هذا المشروع إلى طرد أصحاب مولدات الإشتراك من السوق وتأمين احتكاره لشركات الإمتياز. في هذه الحالة يكون تأمين التغذية 24/7 قد أدى إلى أعلى كلفة وإلى تضخم خطير في اعباء الخزينة .

5. الحلول المثلى لمشكلة الكهرباء

5.1 تحرير التسعيرة

إن السماح لمؤسسة كهرباء لبنان ببيع انتاجها بسعر الكلفة على الأقل يؤدي مباشرة إلى تخفيض خسائر المؤسسة إلى صفر. إن تحرير التعرفة يعني وقف تحديد سعر معين للكهرباء من قبل مجلس الوزراء كما هو معمول حالياً، وترك المجال للسوق لتحديد السعر. فكما يحدد سعر البطاطس أو إشتراك الصحن اللاقطة بناءً على العرض والطلب، يجب أن تتبع الكهرباء التقييم نفسه. من المتوقع أن يؤدي تحرير سعر الكهرباء إلى :

- 1 - وقف العجز المالي لمؤسسة كهرباء لبنان، لأن التعرفة ستكون حينها كافية لتغطية الكلفة
 - 2 - تخفيض عجز ميزانية الدولة للنصف، إذ أن تغطية خسارة كهرباء لبنان تبلغ 50% من عجز الدولة
 - 3 - زيادة حجم إنتاج كهرباء لبنان، إذ أن المؤسسة تتحاشى حالياً الإنتاج بكامل طاقتها جراء سياسة الدعم
 - 4 - زيادة سريعة في سعر الميغاوات قد تتخطى ضعف السعر الحالي من معدل 127 ليرة حالياً إلى حوالي 300 ليرة للكيلوات (أي بارتفاع 172 ليرة) وذلك بسبب فائض الطلب على العرض.
- لكن النقطة الرابعة، غلاء التعرفة، يمكن معالجته بسهولة من خلال سياسة فتح السوق للمنافسة.

5.2 فتح القطاع على المنافسة

يجب تعديل القانون رقم 16878 تاريخ 1964/7/10 وإلغاء البنود المتعلقة بمنح الإحتكار لمؤسسة كهرباء لبنان، والسماح لأي شركة بدخول السوق وإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وجباية الفواتير ومن دون ترخيص مسبق. من المتوقع أن يؤدي جعل التعاطي بالكهرباء قانونياً إلى:

- 1 - تحفيز شركات الإمتياز وأصحاب المولدات الخاصة على تحسين انتاجهم لأن الإنتاج بات شريعياً
- 2 - تحفيز ال DSP ، وكبار رؤوس الأموال على دخول قطاع الإنتاج نظراً للطلب المرتفع
- 3 - تشجيع جميع الفاعلين بالقطاع على بناء مصانع متطورة طويلة الأمد بدل الإتكال على المولدات الأتية .
- 4 - احتمال مجئ شركات كهرباء إقليمية (تركية، إيرانية، خليجية،...) و عالمية

ستؤدي هذه الطفرة بالإنتاج إلى تأمين الكهرباء 7/24 وإلى تخفيض كلفة إنتاج الكهرباء البديلة من 850 ليرة إلى

300-350 ليرة للكيلوات. هذا الإنخفاض يتخطى بأشواط إرتفاع تعرفه الكهرباء العامة ما يؤدي إلى تخفيض إجمالي الكلفة.

5.3 المراقبة من خلال السوق (Market Discipline)

إن سحب الإحتكار وفتح السوق على المنافسة يسمح للمستهلك اللبناني إختيار الشركة الذي يرغب بشراء الكهرباء منها. فإذا كان هناك مواطن في طرابلس غير راضي عن خدمة كهرباء قاديشا مثلاً، يمكنه الإشتراك مع كهرباء جبيل، إذ يحق لكهرباء جبيل الآن، توسيع خدماتها لتشمل جميع المناطق اللبنانية. إن إعطاء الخيار للمواطنين ورفع القيود عن المنتجين، يؤدي إلى إطلاق منافسة محمودة تبقى السعر منخفضاً والتنوعية مرتفعة. في هذه الحال، لا يوجد أي داعي لوجود جهاز حكومي بيروقراطي للمراقبة نيابةً عن المستهلك. إذ إن المستهلك يراقب بنفسه، ويمتتع عن الشراء من ذوي الخدمات الرديئة أو المكلفة وبلجاً لذوي الخدمة الصالحة والسعر المقبول. إن شراء الكهرباء من الشركات ذات الخدمة الجيدة والسعر المقبول يزيد من ربحها ويشجعها على زيادة الإنتاج. كما أن الإمتناع عن شراء الكهرباء من الشركات السيئة ذات السعر المرتفع والخدمة الرديئة يعاقبها ويكبتها خسائر مادية تضطرها إلى تحسين خدماتها وتخفيض سعرها أو ترك السوق لمن هو أفضل منها. في ظل هذه الإصلاحات، يكون الإتفاق على سعر مرتفع من قبل بائعي الكهرباء غير ممكن. فالنفترض مثلاً أن إجتمع أصحاب شركات توليد الكهرباء واتفقوا فيما بينهم على فرض تسعيرة موحدة مرتفعة تؤمن لهم أرباحاً طائلة (cartel). بهذه الحالة لا يستطيع المواطن ممارسة حقه بالمحاسبة عبر الإنتقال من موزع كهرباء لأخر، لأن الأخر يفرض نفس السعر المرتفع. لكن الأرباح المرتفعة في قطاع الكهرباء تدفع مستثمرين جدد إلى دخول القطاع طمعاً بجني أرباح مماثلة. ليتمكن هؤلاء من دخول السوق، عليهم عرض أسعار أفضل، تشد المواطن اليهم. طالما أن الأسعار مرتفعة والأرباح عالية، طالما يتدفق المستثمرون الجدد ويخفضون اسعارهم من أجل إقناع المستهلكين على ترك مصدرهم الحالي والشراء منهم. تؤدي هذه الديناميكية إلى عودة المنافسة وفرط الـ Cartel لأنه إذا تمسك الـ Cartel بالأسعار العالية يخسر جميع زيائنه. هكذا يراقب السوق نفسه بنفسه من دون الحاجة إلى هيئة ناظمة أو سلطة وصاية أو أي إختراع بيروقراطي آخر. الشرط الوحيد هو أن لا تتدخل الدولة وتمنع أو تعرقل دخول الشركات الجديدة إلى السوق.

6. الصعوبات التطبيقية

يبين الجدول أصحاب المصلحة والتأثير في قطاع الكهرباء. إن الحلول المطروحة في هذه الورقة تراعي جميع الفئات المذكورة. لن يتم المساس بمؤسسة كهرباء لبنان، بل على العكس نحن نطالب بتخفيف الضغط عنها عبر السماح لها بالبيع بسعر

مناسب واعطائها الخيار بتأمين الكهرباء في المناطق التي تراها مناسبة وبالكمية التي ترغب بها. كما تستطيع الاحتفاظ بعمالها وكوادرها وتبعيتها للدولة اللبنانية. بالحقيقة لن يتغير شيء بالنسبة لمؤسسة كهرباء لبنان.

1. إن عدم المساس بإدارة وموظفي كهرباء لبنان وبتبعية المؤسسة للدولة يطمئن الأحزاب السياسية
2. إن توسيع صلاحيات الفاعلين الحاليين بالقطاع (أصحاب امتيازات التوزيع، مقدمي الخدمات، أصحاب المولدات الخاصة والاشترك) وشرعنة إنتاج الكهرباء والسماح لهم ببيعها وتوسيع أعمالهم على مستوى كل لبنان قد يجعلهم من مؤيدي الإصلاحات المقترحة في هذه الورقة.
3. إن الأثر الإيجابي على المواطن وعلى القطاعات المنتجة الذي يسمح به تأمين كهرباء 7/24 بكلفة جيدة، سيؤمن دعم الصحافة، والقادة الروحيين، والبلديات، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات قطاع الإنتاج.

Power/ influence

High	- بقيت الأحزاب السياسية	- التيار الوطني - حركة أمل - تيار المستقبل	- مؤسسة كهرباء لبنان ووزارة الطاقة (عمال وكوادر)
Some	القادة الروحيين	الصحافة	- أصحاب امتيازات التوزيع الخاصة - مقدمي الخدمات، شركة نيدز
Little	- هيئات المجتمع المدني	- مؤسسات القطاع الخاص صناعيين، مصارف، تجاريين، الخ	- أصحاب المولدات الخاصة و الاشترك - المواطنون
	Little	Some	High

Interest

المراجع

راشد، منير، و ماريو نصار، ٢٠١٢. قطاع الطاقة ورقة معلومات أساسية. <http://leb-econ.org/site/wp-content/uploads/2012/05/power-booklet.pdf>

زيدان ، ناصر. ٢٠١٤ ، قطاع الكهرباء في لبنان والآثار الاقتصادية المخيفة. الأنباء. ٢٠١٤/٠٣/١٨.

<http://anbaonline.com/?p=208865>

وهبة، محمد. ٢٠١٠، إمبراطورية الامتيازات الخمسة. الأخبار. اقتصاد. العدد ١١٩٨، ٢١ آب ٢٠١٠. [http://www.al-](http://www.al-akhbar.com/node/43428)

[akhbar.com/node/43428](http://www.al-akhbar.com/node/43428)

Press IMF. 2014. Executive Board concludes 2014 Article IV consultation with Lebanon, Release No.14/376, July 31.